يكون الصرف عبارة عن الجر والتنوين لانه بهما يزداد وتعلب الاسم وقال الشارح اللبان ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص فالمنصرف خلص من شبه الحرف وشبه الفعل وقيل من الانصراف وهو الرجوع والاسماء المعربة على قسمين قسم اجتمل على الفعل فمنع مامنع من الفعل وقسم انصرف عنه وهو المنصرف وهو معطوف على قوله منصرفا وهو اى غير المنصرف ما لا يدخل الجر مع التنوين الذى للتمكن لفظا اعلم ان فى امتناع الجر فيها مذهبان الاول ان امتناعه وحده ليس مقصود على حدية الا ان الجر لما كان شريكا للتنوين فى اختصاصه بالاسم ومعاقبته اياه فى الاضافة ابنوا الجر اياه فى المنع وهو الصحيح والمذهب الثانى ان امتناعه منه مقصود على صحة وجهه ان الجر ركن من اركان الاعراب وغير المنصرف لما شابه الفعل منع التنوين الذى هو علم التمكن لفظا ومنع بعض وجوده الاعراب وهو الجر واشارة المصنف الى مذهب اصح بقوله مع التنوين وكان وهو فعل ماض من افعال الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى غير المنصرف والجار والمجرور فى قوله فى موضع الجر منصوب محلا بانه حال من اسم كان مفتوحا وهو منصوب لانه خبر لكان فان قيل لم قال المصنف وكان فى موضع الجر مفتوحا ولم يقل منصوبا مع ان ذكر النصب احسن من ذكر الفتح لان الفتح من القاب البناء وكلامنا فى المعرب قيل ان المصنف اشار الى مذهب الاخفش فى غير المنصرف فى حالة الجر مبنى عنده دليل اى الفتح فى محل الجر حركة بناء لانه عامل الجر لا يحدث الفتح وقال بعضهم هذا الجواب ليس بسديد لان مذهب الاخفش ضعيف لان الاسم معرب فى حالة الرفع والنصب ولم يحدث فى حالة الجر ما يوجب البناء والمصنف لا يشير على المذهب الضعيف بل الجواب الصحيح ما ذكره صاحب الضوء وهو ولو قال وكان فى موضع الجر منصوبا لكان فيه قوله وكان فى موضع الخبر مفعولا وهذا ممنوع اذا الفتح فى احمد فى قولك مررت باحمد ليست بدالة على ما يدل عليه الفتحة فى رايت احمد حتى يصح اطلاق

النصب عليها بل هى حركة نائبة مناب الكسرة لعلة واجب ذكرها والاسباب المانعة وهى مرفوعة بانها مبتدا من الصرف وهو متعلق بالمانعة تسعة وهى مرفوعة بانها خبر للمبتدا والا محل لهذه الجملة من الاعراب لانها جملة مستانفة فان قيل فمن اين انحصرت الاسباب فى تسعة قيل ان النحويين نظروا فى الاشياء التى يصير بها الاسم فرعا فوجدوها تسعة احدها التعريف وهو فرع التنكير لان كون الاسم معرفا بعد كونه منكرا والثانى التانيث وهى فرع التذكير اى مجيئه فى الاسم العام مجردا عن الزيادة ومجى المونث فيه مسبوقا واما مجيئه معها يكون فرعا لما مجيئه يكون بدونها والثالث وزن الفعل وهو فرع الوزن الاسم لان الفعل فرع الاسم فيكون وزنه فرعا لوزن الاسم والرابع الصفة وهو فرع الموصوف لانه تابع له وما هو تابع فهو فرع والخامس العدل وهو فرع المعدول عنه لتاخره عنه والسادس العجمة وهو فرع عرب لان لغة قوم تصل بالنسبة اليهم ولغة غيرهم فرع على لغتهم والسابع التركيب وهو فرع الافراد والثامن الجمع اقصى وهو فرع الواحد لكون حصوله موقوفا على حصول الواحد والتاسع الالف والنون وفيه خلاف فقال بعضهم انما يمنع الصرف لمشابهة التانيث ومن لم يقل انه فرع لشىء وقال الكوفيون انه يمنع الصرف بالاضافة لا لمشابهته ومن يكون فرعا على ما زيد عليه المضارعتان اى المشابهتان لالف التانيث فى انهما لا يدخلان زيد تاما معا وفى عدم قبول التاء وكون الزايد الاول منهما الفا وثانيا والصرف منهما فى الوزن فان سكران كحمراء متى وهو طرف اجتمع وهو فعل وقوله فى الاسم متعلق وفاعله سببان والفعل مع فاعله جملة فعلية مجرور محلا بالاضافة اليها والجار والمجرور فى قوله منها مرفوع المحل بانه صفة لسببان ويجوز ان يكون حالا منه وقوله او تكرر واحد منها معطوف على اجتمع منع وهو فعل مجهول الضمير المستتر فيه قائم مقام فاعل راجع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1